

## تحقيق كفاءة استخدام الطاقة - جزء من الحلول لمواجهة تحديات الطاقة

### في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

#### غداء عمل لإدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

#### لماذا التركيز على تحقيق كفاءة استخدام الطاقة؟

ثولي بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا اهتماما كبيرا لاقتصاديات استخدام الطاقة. والمسألة الرئيسية عند كثير من الحكومات هي عبء الدعم المقدم للطاقة على أرصدة المالية العامة. وعند آخرين هي التعرض لمخاطر تقلب أسعار الهيدروكربونات واحتمال فقدان القدرة على المنافسة. وعند فريق ثالث هي الاهتمام بتمويل استثمارات الطاقة وتلبية احتياجات الاقتصادات السريعة النمو من موارد الطاقة.

وكما بيّن تقرير وشيك للبنك الدولي، فإن زيادة كفاءة استخدام الطاقة قد تساعد بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على التصدي لهذه التحديات المتصلة بالسياسات بتكلفة منخفضة. إذ قد يساعد تحقيق كفاءة استخدام الطاقة على تحسين أرصدة المالية العامة، وحفز النمو والقدرة على المنافسة، وتقوية أمن الطاقة، وتقليل عبء الطاقة على الفقراء. وقد يؤدي أيضا إلى تحسين نوعية الحياة - من خلال تحسين منتجات الطاقة وخدماتها، وتقليل التلوث، وإعادة توجيه ما يتحقق من وفر في تكاليف الطاقة إلى الخدمات الاجتماعية وغيرها من أنشطة تحسين الرفاهية. وفي الأجل الطويل، فإنه قد يؤدي إلى المحافظة على موارد الطاقة للأجيال القادمة والتخفيف من آثار تغير المناخ.

وتتميز الاستثمارات في تحقيق كفاءة استخدام الطاقة بأنها ذات عوائد سريعة جدا. ويعتمد تحقيق هذه المزايا على اختيار الحوافز والمؤسسات المناسبة، مثلما أظهرت التجربة في عدة بلدان في أنحاء العالم.

#### موجز للتقرير المرتقب عن تحقيق كفاءة استخدام الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

**التصدي لمسار النمو الكثيف الاستخدام للطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.** تشهد الصين، والهند، ومناطق أخرى من العالم الآن هبوطا في معدل استخدام الطاقة لكل دولار من إجمالي الناتج المحلي عما كانت تستخدمه في عام 1990، ولكن هذا المعدل ازداد في بلدان المنطقة. وعلى أي حال، فإن بعض بلدان المنطقة يتبع مسارا للنمو كثيف الاستخدام للطاقة بدرجة أكبر كثيرا من غيرها. وعليه، فما هو أثر هذا على الأداء من منظور الاقتصاد الكلي، والقدرة على المنافسة، والبيئة في بلدان المنطقة؟ وكيف تستطيع بلدان المنطقة تحسين كفاءة استخدام الطاقة والمضي قدما نحو تبني مسار أقل استخداما للطاقة؟

**كفاءة استخدام الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.** سيوفر خفض فاقد علميتي النقل والتوزيع إلى عشرة في المائة من مستوياتها الحالية المرتفعة 7340 ميغاوات إضافية من الطاقة، أو ما يعادل 5.5 مليار دولار أمريكي يمكن استخدامها في استثمارات جديدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن خفض كثافة الطاقة في المنطقة قد يعود بمنافع اقتصادية تعادل 0.5 - 1 في المائة من إجمالي الناتج المحلي.

**الدعم الحكومي لأسعار منتجات الطاقة، وأرصدة المالية العامة.** هناك علاقات متبادلة بين الدعم الحكومي للطاقة وكفاءة استخدامها: فالدعم المقدم لأسعار الطاقة يشجع على الإسراف في استخدامها، وكفاءة استخدام الطاقة تقلل تكلفة الدعم - لسبب بسيط وهو تقليل كمية الطاقة المستخدمة. وقد بلغ إجمالي الدعم المقدم لأسعار الطاقة في المتوسط ما يعادل 7.1 في المائة على الأقل من إجمالي الناتج المحلي للمنطقة. وتختلف بلدان المنطقة كثيرا عن المناطق الأخرى في تمرير الزيادات التي طرأت في الأونة الأخيرة على أسعار الطاقة إلى المستهلكين. وعلى الرغم من أن الدعم المقدم لأسعار الطاقة له في المتوسط أثر منخفض على التكاليف الصناعية، فإن بعض الصناعات التي تقتدر إلى الكفاءة إلى حد ما أصبحت تعتمد على هذا الدعم من أجل بقائها.

**التلوث والصحة.** تذهب التقديرات إلى أن تلوث الجو في المناطق الحضرية لثمانية بلدان بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يتسبب في 40400 حالة وفاة مبكرة سنويا. وإذا استطاعت كل بلدان المنطقة خفض متوسط نصيب الفرد من

**أسعار الطاقة.** يُتاح لبلدان المنطقة مجال كاف لتعديل أسعار منتجات الطاقة حتى يشعر المستهلكون بحافز أكبر لاستخدام الطاقة بكفاءة.

وبالنسبة للكهرباء، فإن متوسط أسعار الاستخدام المنزلي في بلدان المنطقة بلغ 0.07 دولار أمريكي للكيلووات في الساعة، أي نحو ثلث السعر المماثل في البلدان المرجعية التي تتميز بالاسترداد الكامل للتكاليف.

ويمكن أيضا التشجيع على تحقيق كفاءة استخدام الطاقة من خلال المرونة، والشفافية، والتمايز في هيكل تسعيرها. فقد تبين أن نظام الرسوم حسب وقت الاستخدام فعال في تنظيم استخدام الكهرباء للأغراض الصناعية، لكن هذا النظام لا يطبق إلا في سبعة بلدان من بين 18 بلدا في المنطقة. وبالنسبة لأنواع الوقود السائل، فإن متوسط أسعار الكيروسين والديزل في بلدان المنطقة في عام 2006 كان تقريبا نصف الأسعار في البلدان المناظرة والتي تتميز بالاسترداد الكامل للتكاليف. وكانت أسعار البنزين في بلدان المنطقة أقرب إلى الأسعار الاقتصادية.

**الحماية الاجتماعية: تخفيف آثار الإصلاحات في أسعار الطاقة والدعم الحكومي للطاقة.** تستخدم الحكومات في شتى أرجاء العالم برامج الحماية الاجتماعية في معالجة التكاليف السياسية والاجتماعية لإصلاح أسعار الطاقة. وقد يكون إدماج تحقيق كفاءة استخدام الطاقة في برامج الحماية الاجتماعية مفيدا في هذا الشأن. لكن تصميم برنامج فعال للحماية الاجتماعية يتطلب عملا تحليليا في الإعداد له. وتتضمن القرارات الأساسية تحديد المجموعات المستهدفة، واختيار شكل التعويض، وتحديد آلية التحويل.

**تقوية أطر العمل المؤسسية والتمويلية.** لإطار العمل المؤسسي لتحقيق كفاءة استخدام الطاقة جزئين: جزء التمكين، وهو خلق الظروف المناسبة لبدء حملة تحقيق كفاءة استخدام الطاقة، وجزء التنفيذ. ويجب على كل بلد أن يوفر الأطر المؤسسية والموارد التمويلية التي تناسب أهداف سياسته، وموارده، وقدراته المؤسسية، ومستوى التنمية فيه، وبيئته الاجتماعية السياسية.

**إدارة الانتقال إلى زيادة كفاءة استخدام الطاقة.** عززت كثير من البلدان في شتى أنحاء العالم كفاءتها في استخدام الطاقة من خلال خمس ممارسات جيدة:

- تقديم التزام طويل الأجل وضمن تطوير الأطر المؤسسية.
- اختيار نقاط البدء الصحيحة والمعدل الصحيح لسرعة تغيير السياسات.
- تعبئة الموارد المالية.
- قياس النتائج.
- التواصل - أهم الممارسات جميعا.

**التحسينات الفنية لقطاعات معينة.** قد يعود تحقيق كفاءة استخدام الطاقة في مجالات الصناعات التحويلية، والبناء، والنقل، والري بمنافع كبيرة. ويتطلب تحسين كفاءة استخدام الطاقة، أن تقوم البلدان بتعبئة القطاعات الاستهلاكية الرئيسية. ومنافع الاستثمارات في تحقيق كفاءة استخدام الطاقة على الأجلين القصير والطويل كبيرة جدا. وستحدد حلول مشكلة كفاءة استخدام الطاقة اليوم أشكال كفاءة استخدامها غدا.

وحيثما حققت البلدان في أنحاء العالم مكاسب كبيرة في مجال تحقيق كفاءة استخدام الطاقة، فإنها فعلت ذلك بتنسيق الحوافز الاقتصادية والمؤسسات والأطر التمويلية والخيارات الفنية.